تمويل الجهات الإنسانية الوطنية والمحلية الفاعلة في سوريا
بين المقاولة الفرعية والشراكات

ملخـــص تنفيـــذي

تقدر دراسة جديدة لـ *L2GP* أن الجهات الإنسانية السورية الفاعلة قد تلقت *0.3%* فقط من التمويل النقدي المباشر و *9.3%* من التمويل النقدي غير المباشر المتوفر لمجمل الاستجابات في سوريا عام *2014* علماً أنها كانت مسؤولة عن تنفيذ *75%* من المساعدات الإنسانية في سوريا في العام نفسه. وبينت الدراسة الصعوبات التمويلية التي تعرضت لها المنظمات السورية غير الحكومية، بالرغم من دورها الحيوي، للحصول على تغطية معظم التكاليف الأساسية المشمولة في اتفاقيات المقاولة الفرعية واتفاقيات الشراكات مع المنظمات الدولية. وفي حين أن الجهات الدولية الفاعلة ملتزمة جميعاً بمبدأ الشفافية، يبقى *30%* من التمويل المعلن غير معروف مَن مِن الجهات الإنسانية الفاعلة قد تلقت هذا التمويل. كما وجدت الدراسة أن التحويلات المالية الخاصة والمساعدات المرسلة من قبل المغتربين السوريين في دول المهجر تلعب دوراً هاماً في توفير الدعم للسوريين ومساعدتهم في البقاء على قيد الحياة من يوم لآخر، ولكن يبقى من المستحيل تقدير الحجم الفعلي لهذه التحويلات.

بناءً على البيانات المتوفرة الخاصة بالتمويل الإنساني في سوريا، تقدر دراسة "بين المقاولة الفرعية والشراكات" أن إجمالي التمويل الإنساني المعروف لسوريا كان 2.1مليار دولار أمريكي في عام 2014. أكثر من 70% من هذا التمويل أتى فقط من خمسة دول من المانحين الكبار: الولايات المتحدة، الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية ومقرها الكويت، المفوضية الأوروبية، المملكة المتحدة وألمانيا. ومن الجدير ذكره أن خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة تلقت 50% من المساعدات الإنسانية في سوريا عام 2014.

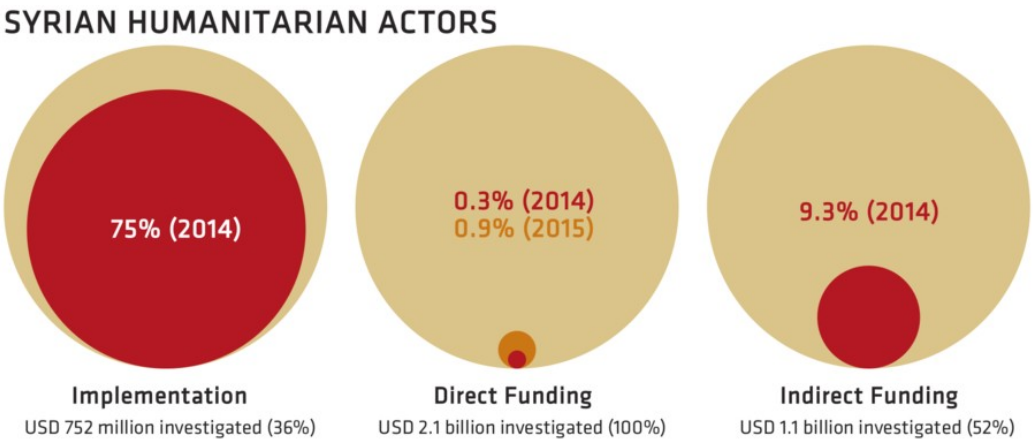

يوضح الرسم البياني كيف أن الجهات الإنسانية السورية الفاعلة كانت مسؤولة عن تنفيذ ما يقارب 75٪ من المساعدات الإنسانية الرسمية لسوريا في ذلك العام.[1] وفي نفس الوقت ومن خلال تحليل أكثر من 50٪ من التمويل (أي ما يعادل 1.1مليار دولار أمريكي)، يظهر أن 10% فقط منها كانت متاحة بشكل منح نقدية مباشرة أو غير مباشرة للجهات الإنسانية السورية الفاعلة. ولايشمل الرسمان البيانيان في أقصى اليمين التبرعات العينية.

1 إن البيانات المتعلقة بمن يقوم بتنفيذ الأنشطة الفعلية للإغاثة داخل سوريا غير كاملة. وبني هذا التقدير على تحليل بيانات WFP, UNHCR, ICRC حيث بلغت إجمالي حصتهم من التمويل ما نسبته 36% (أي ما يعادل 750مليون دولار أمريكي) في عام 2014.

تلقت الجهات الإنسانية السورية الفاعلة 1.5 مليون دولار فقط بشكل مباشر من الدول المانحة الأجنبية – إضافة إلى 5 مليون دولار أمريكي من خلال الصندوق المشترك التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية UN OCHA HPF أي ما يعادل 0.3% فقط من إجمالي التمويل المباشر (المستوى الأول) المتاح عام 2014. أما في عام 2015، فقد ازداد التمويل المباشر للمنظمات السورية غير الحكومية (بما فيها منظمات دول المهجر) ليصل تقريباً إلى 20 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 0.9% من إجمالي التمويل المقدر بـ 2.3 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تشير إلى أن المنظمات السورية غير الحكومية قد تلقت من التمويل المباشر أكثر من الجهات المحلية والوطنية الفاعلة في أي مكان آخر في العالم، إلا أن مستوى التمويل المباشر لها يمثل 1% فقط من التمويل المتاح.

وفي الوقت الذي تتلقى فيه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية الجزء الأكبر من التمويل و تستخدم "شركاء"سوريين كمقاولين فرعيين لتنفيذ المشاريع، كانت فرصة الجهات الإنسانية السورية الفاعلة في الحصول على النفقات العامة (Overheads) متدنية جداً. لم تستطع الجهات الإنسانية السورية الفاعلة على الدوام من تعويض النفقات الكاملة لأنشطة الإغاثة التي تقوم بتنفيذها لصالح المانحين ولما يسمى "شركائهم". كذلك ولم تحصل المنظمات السورية غير الحكومية على الـ 7% من النفقات العامة إلا في حالات قليلة جداً، كالتمويل المقدم من قبل الصندوق الإنساني المشترك التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في حين تحصل الجهات الفاعلة الدولية على هذه النسبة بشكل اعتيادي. وتعاني الجهات الإنسانية السورية الفاعلة من استنزاف الموارد البشرية لديها بسبب الفروق العالية في الرواتب ما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية من جهة والمنظمات السورية غير الحكومية من جهة أخرى ما يدفع الموظفين الأكثر كفاءة إلى مغادرة تلك المنظمات إلى منظمات دولية ذات رواتب أعلى.

لقد أظهرت المقابلات التي أجريب مع الجهات الإنسانية السورية الفاعلة والتي تعمل ضمن الاستجابات عبر الحدود السورية-التركية عن وجود "شراكات جيدة" وأخرى أقرب إلى الشركات الربحية التي تتواجد ضمن القطاع الربحي حيث أن بعض الاتفاقيات المبرمة تشبه صفقات العمل ما بين الشركات العالمية التي "تمتلك""المعرفة"والتصميم، وتسيطر على الأسواق والمستثمرين، في حين يقوم "شركاء العمل"المحليون بتوفير يد عاملة رخصية ومنتجات ذات تكلفة منخفضة – حتى ولو لم تكن تلك نية وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية موضع التساؤل.

بعيداً عن تحليل التمويل الإنساني الدولي، تلقي هذه الدراسة الضوء على كيفية استمرار مجموعات الإغاثة السورية في إيجاد فرص تمويل خاصة كبيرة وبشكل رئيسي من الشتات السوري. بالرغم من الحرب والنزاع، فإن التحويلات الفردية المرسلة بشكل مباشر من السوريين في الخارج إلى عوائلهم وأصدقائهم في الوطن تستمر بمستوى عالٍ. لقد بلغت إجمالي التحويلات المرسلة إلى سوريا 1.6مليار دولار أمريكي في عام 2010حسب ما جاء في تقرير البنك الدولي. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على حجم التحويلات الحالي، فإن هذه الدراسة ودراسة أخرى حديثة تؤكدان أن التحويلات مستمرة بمستويات عالية جداً.

والخلاصة أنه رغم كون البيانات المتوافرة شحيحة وغير متجانسة غالباً، فمن الواضح أن حصة الفاعلين السوريين من التمويل الإنساني الدولي لا يتناسب بأي حال من الأحوال مع دورهم في التنفيذ الفعلي في إيصال المساعدات. توضح هذه الدراسة أنه لا يمكن للمؤسسة الإنسانية العالمية أن تتهرب من معالجة قضايا التمويل للجهات الإنسانية الفاعلة المحلية والوطنية. تشكل الأموال وإمكانية الوصول إليها نفوذاً وقوة بحد ذاتها. وقد اقترح الفريق الرفيع المستوى حول الموارد المالية الإنسانية ومبادرة ميثاق التغيير، ان هنالك حاجة ماسة إلى زيادة كبيرة في وصول الفاعلين المحليين والوطنيين إلى مصادرالتمويل وكذلك هي الحاجة إلى الشفافية المالية على جميع المستويات ضمن النظام الإنساني.

تم العمل على بحث "بين المقاولة الفرعية والشراكات"في الفترة بين تشرين الأول 2015 ونيسان 2016 وتألف من تحليل بيانات التدفق النقدي، ومراجعة الدراسات السابقة وأكثر من 50مقابلة في المنطقة مع مراسلات مكثفة عبر البريد الألكتروني.

كريستان إيلز وخلود منصور ونيلز كرستانسن

يمكن إيجاد التقرير الكامل هنا: http://www.local2global.info/area-studies/funding-syria

LOCAL TO GLOBAL PROTECTION